رقم (١٢) سلسلة أحكام العلماء على الأحاديث.

# جزء: سبحانك.. بتصحيح حديث: إذا خرج من الخلاء قال: غفرانك.

تأليف: محمد بن عبده بن محمد البعداني

أبو عمار الإدريسي

جميع الحقوق مسموحة من المؤلف

المكتب الخاص للإدريسي

الإصدار الأول ٠٧-٤-١٤٤٢هـ

# المقدمة

الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد ،،

فهذا جزء حديثي بعنوان: "**سُبحانك . . بتصحيح حديث: إذا خَرج من الخلاء قال: غُفرانك**" جمعتُ فيه طرق الحديث، وخلاصة الحكم عليه أنه حديث صحيح ثابت، كما سيأتي تفصيله.

فأبدأ بذكر :


- لفظ حديث عائشة رضي الله عنها، والحكم على الحديث، ومخارج الحديث، ومدار الأسانيد ص (٥)
- من صحح الحديث من العلماء. ص (٦)
- من صحح الحديث على شرطه، ولم أجد من يصحح على شرطه. ص (٧)
- من ضعف الحديث. ومن ضعف الحديث على شرطه بتضعيف رجال إسناده. ص (١٧)
- أقوال العلماء في: يوسف بن أبي بردة. ص (١٨)
- أقوال العلماء في: إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي. ص (٢١)
- الخلاصة. ص (٢٥)
- فوائد حديثية، وقول الترمذي : حسن غريب. ص (٢٥)

## منهجي في هذا البحث والترتيب:

وأعرض فيه لما قمت به لأهم ما يحتاج إلى التنبيه عليه في هذا الجزء.

**أولاً**: جمعت مصادر الحديث التي وقفت عليها، وحررت الحكم على أسانيدها، فما أنقل فيه قول الحافظ ابن حجر، أو الذهبي، (ولا أتعقبه بشيء) فهو خلاصة الحكم في الراوي إذا كنت موافقاً لقولهما رحمه الله.

**ثانياً** : حكم العلماء على الحديث، وقد قسمتهم على النحو التالي:

١- من صحح الحديث من العلماء. (١)

٢- من يُصحح الحديث على شرطه بحكمه على رجال إسناده. (٢)

٣- من ضعف الحديث صراحة.

٤- من يُضعف الحديث على شرطه. (٣)

**ثالثاً** : صحح نسختك (وهي الأخطاء المطبعية التي وقفت عليها في الأسانيد والمتون) وذكرتها في هامش الجزء.

**رابعاً** : توسعت في ذكر ترجمة: إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، وترجمة: يوسف بن أبي بردة.

خامساً : أخذت ترجمتهما من كتابي "إتمام تهذيب الكمال في أسماء الرجال" ورتبت الترجمة فيما يخص أقوالهم من الجرح والتعديل، ولم أسق كل ما قيل فيهما إنما اقتصرت على المهم للحكم عليه من حيث الجرح والتعديل.

**خامساً**: والغرض من هذا التخريج، هو جمع موسوعة تطبيقية لجميع أحكام العلماء على الحديث أو على راويه.

والله أسأل التوفيق والسداد.

وكتبه :

**محمد بن عبده بن محمد البعداني**

**أبو عمار الإدريسي**

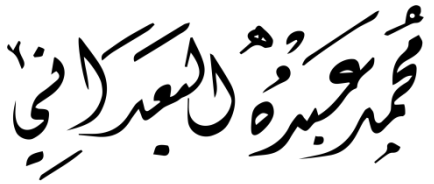

(١) وهم كل عالم بالحديث روى الحديث كاملاً بسنده ومتنه، وصححه صراحة. أو أخرجه في صحيحه أو في كتاب اشترط الصحة، أو ذكر النقل عن غيره وصححه.

(٢) وهم كل من عرف الحديث أو ذكره عن غيره، ووثق رجال إسناده، وعرف متنه أو سنده، أو كل من لم أجد أنهم عرفوا الحديث، لكن وثق رجال إسناده.

(٣) وهم كل من عرف الحديث أو ذكره عن غيره، وضعف رجال إسناده.

[لفظ حديث عائشة رضي الله عنها] :

**عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله (ﷺ) إذا خرج من الخلاء قال: «غفرانك».**

هذا لفظ البخاري في كتابه "الأدب المفرد"، وغيره. وفي لفظ: **إذا خرج من الغائط.**

[ الحكم على الحديث] :

حديث صحيح، ثابت عن النبي ﷺ .

[ مخارج الحديث [٤]] :

أخرجه البخاري في "الأدب المفرد"(ص: ٢٤٠/ ٦٩٣)، و"مسند أحمد"(٤٢/ ١٢٤/ ٢٥٢٢٠)، والنسائي في "السنن الكبرى"(٩/ ٣٥/ ٩٨٢٤)، و"سنن ابن ماجه"(١/ ١١٠/ ٣٠٠)، و"سنن أبي داود"(١/ ٢٤/ ٣٠)، و"سنن الترمذي"(١/ ١٢/ ٧)، و"مصنف ابن أبي شيبة"(١/ ١١/ ٧) - و(٦/ ١١٤/ ٢٩٩٠٤)، و"المنتقى لابن الجارود"(ص ٢٣/ ٤٢)، و"صحيح ابن خزيمة"(١/ ٤٨/ ٩٠)، و"صحيح ابن حبان"(٤/ ٢٩١/ ١٤٤٤)، "المستدرك على الصحيحين للحاكم" (١/ ٢٦١/ ٥٦٢ - ٥٦٣)، "السنن الكبرى للبيهقي" (١/ ١٥٦/ ٤٦١- ٤٦٢ - ٤٦٣ -٤٦٤ )، وفي "الدعوات الكبير" (١/ ١١٥/ ٥٦)، و"سنن الدارمي" (١/ ٥٣٦/ ٧٠٧)، و"مسند السراج" (ص ٤٣/ ٣٠)، و"الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف" لابن المنذر (١/ ٣٥٨/ ٣٢٥ )، و"الدعاء للطبراني" (ص ١٣٦/ ٣٦٩).

[ مدار أسانيد حديث عائشة رضي الله عنه]

كلهم من طريق إسرائيل، عن يوسف بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعرى ، عن أبيه أبي برد، عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خرج من الخلاء قال: «غفرانك».

ورجال إسناده ثقات. وهو حديث غريب الإسناد، تفرد به إسرائيل، عن يوسف عن أبيه عن عائشة.

- قال الدارقطني: حَدِيث: كَانَ النَّبِي إِذا خرج من الْخَلَاء، قَالَ: غفرانك. تفرد بِهِ يُوسُف عَن أَبِيه عَنْهَا، وَتفرد بِهِ عَنهُ إِسْرَائِيل. [٥]

---

(٤) وتوسعت في مخارج الحديث مع أن مدار الإسناد واحد لبيان شهرته بعد تفرد إسناده.

(٥) "أطراف الغرائب والأفراد" (٥/ ٥٤٠/ ٦٣٣٩).

- وقال البزار: لا نعلمه يروى عن عائشة إلا بهذا الإسناد. (٦)

- وقال الترمذي: حسن غريب، ولا نعرف في الباب إلا حديث عائشة. (٧)

- قال ابن حجر: فمداره عند الجميع على إسرائيل بن يونس. (٨)

## [من صحح الحديث من العلماء ]

١- عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (ت: ٢٥٥هـ)، صححه الدارمي بتصحيحه لكتاب "الأدب المفرد" للبخاري.

- قال إسحاق الوراق وراق عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي: سألني عبد الله الدارمي عن كتاب (الأدب) من تصنيف محمد بن إسماعيل، فقال: احمله لأنظر فيه، فأخذ الكتاب مني، وحبسه ثلاثة أشهر، فلما أخذت منه، قلت: هل رأيت فيه حشوا، أو حديثا ضعيفا؟

فقال ابن إسماعيل: **لا يقرأ على الناس إلا الحديث الصحيح**، وهل ينكر على محمد؟!. (٩)

٢- محمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦هـ) بإخراجه له في "الأدب المفرد"(ص: ٢٤٠/ ٦٩٣)، وإخراجه له في "التاريخ الكبير" (٨/ ٣٨٦/ ٣٤١٨). مسنداً لا معلقاً، قال البخاري: حدثنا مالك بن إسماعيل، والبخاري لا يسند إلا حديثاً صحيحاً. كما بينته في كتابي "إتمام تهذيب الكمال".

- قال الذهبي: أحمد بن عاصم البلخي، أبو محمد. ذكره ابن أبي حاتم وبيض له. مجهول. قلت (يعني الذهبي): بل هو مشهور، روى عنه البخاري في الأدب. (١٠)

---

(٦) "نتائج الأفكار" لابن حجر (١/ ٢١٥).

(٧) " سنن الترمذي"(١/ ١٢/ ٧).

(٨) "نتائج الأفكار" لابن حجر (١/ ٢١٥).

(٩) "سير أعلام النبلاء" (١٢/ ٤٢٧).

(١٠) "ميزان الاعتدال" (١/ ١٠٦/ ٤١٧). - وقال إسحاق الوراق وراق عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي: سألني عبد الله الدارمي عن كتاب (الأدب) من تصنيف محمد بن إسماعيل، فقال: احمله لأنظر فيه، فأخذ الكتاب مني، وحبسه ثلاثة أشهر، فلما أخذت منه، قلت: هل رأيت فيه حشوا، أو حديثا ضعيفا؟ فقال ابن إسماعيل: لا يقرأ على الناس إلا الحديث الصحيح، وهل ينكر على محمد؟!. سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٢٧).

- قال البخاري: أبو معشر المديني نجيح مولى بني هاشم ضعيف لا أروي عنه شيئاً، ولا أكتب حديثه وكل رجل لا أعرف صحيح حديثه من سقيمه لا أروي عنه ولا أكتب حديثه ، ولا أكتب حديث قيس بن الربيع. (١١)

٣- سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني (ت: ٢٧٥هـ) صححه بإخراجه له في "سننه" (١/ ٢٤/ ٣٠)، وسكت عنه. (١٢)

٤- محمد بن إدريس أبو حاتم الرازي (ت: ٢٧٧هـ) صححه أبو حاتم الرازي. قال: أصحُّ حديثٍ فِي هَذَا الباب- يعني: فِي باب الدُّعَاء عِنْد الخُرُوج من الخَلاء -: حديثُ عائِشَة؛ يعني: حديثَ إسرائيل، عَن يوسف بْن أَبِي بُرْدَة، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عائِشَة. (١٣)

- وأخرجه ابن ماجة في "سنن ابن ماجه" (١/ ١١٠/ ٣٠٠)، من طريق أبي حاتم الرازي.

[من نسب التصحيح لأبي حاتم الرازي]

(١) - وقال ابن عبد الهادي الحنبلي (ت: ٧٤٤هـ): وَالْحَاكِم وَصَححهُ. وَقَالَ أَبُو حَاتِم: (هُوَ أصح حَدِيث فِي هَذَا الْبَاب). (١٤)

(٢) - قال مغلطاي (ت: ٧٦٢هـ): الثاني: استقراء به إيَّاه من غير تصحيح، وإن كانت الغرابة لا تنافي الصحة، ولذلك لم يلتفت ابن خزيمة إلى ذلك، بل ذكره في صحيحه، وكذلك ابن حبان والحاكم، وخرجه ابن الجارود في المنتقى، وقال أبو حاتم الرازي: هو أصح شيء في هذا الباب، وإن كانت هذه اللفظة لا تعطي تصحيحاً مطلقاً، وتشعر بأن في الباب غيره، بخلاف ما قاله الترمذي. (١٥)

---

(١١) "العلل الكبير للترمذي" (ص: ٣٩٤).

(١٢) قال أبو داود في رسالته لأهل مكة: ذكرت الصّحيح وما يشبهه ويُقاربه. فإنْ كان فيه وهن شديد بيّنته. " معالم السنن" للخطابي (٤/ ٣٦٥)، و"تاريخ الإسلام" (٢٠/ ٣٦٠)، و"التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح" (ص: ٥٤) وغيرها.

- وقال ابن عبد البر: "كل ما سكت عليه أبو داود فهو صحيح عنده لاسيما إن كان لم يذكر في الباب غيره". " النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر" (١/ ٤٣٦).

(١٣) "العلل" لابن أبي حاتم (١/ ٥٤٠/ ٩٣).

(١٤) " المحرر في الحديث" (ص ١٣١/ ١٠٧).

(١٥)"شرح ابن ماجه" لمغلطاي (ص ٧٧).

(٣) – وقال ابن حجر (ت: ٨٥٢هـ): صححه أبو حاتم الرازي.[١٦]

(٤) – قال الحسين بن محمد اللاعيّ، المعروف بالمِغرِبي (ت: ١١١٩هـ).كان إذا خرج من الغائط قال: غُفْرانَك" أخرجه الخمسة وصححه الحاكم وأبو حاتم.[١٧]

(٥) – نقل محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (ت: ١١٨٢هـ) قول ابن حجر: أَخْرَجَهُ الْخَمْسَةُ. وَصَحَّحَهُ أَبُو حَاتِمٍ وَالْحَاكِمُ. وأقره.[١٨]

(٦) – قال الشوكاني : الحديث صححه الحاكم وأبو حاتم.[١٩]

(٧) – قال الحسن بن أحمد بن الرُّباعي الصنعاني (ت: ١٢٧٦هـ): كان النبي – صلى الله عليه وسلم – إذا خرج من الخلاء قال: "غفرانك" رواه الخمسة إلا النسائي وحسنه الترمذي وصححه الحاكم وأبو حاتم وابن خزيمة وابن حبان.[٢٠]

(٨) – أحمد بن محمد شاكر (ت: ١٣٧٧هـ). صححه قال: أخرجه ابن حبان، وابن خزيمة، وابن الجارود، والحاكم في صحاحهم، وصححه أبو حاتم.[٢١]

(٩) – قال الشيخ الألباني (ت: ١٤٢٠هـ) وصححه الحاكم، والذهبي، والنووي في "شرح المهذب"، والحافظ العسقلاني في "نتايج الأفكار" (١/ ٢١٦)، ونقل في "بلوغ المرام" تصحيحه عن أبي حاتم الرازي، وأخيرًا: أحمد شاكر في "التعليق على سنن الترمذي" (١/ ١٢/ ٧)، وغيرهم.[٢٢] وخالفه في كتابه "صحيح سنن أبي داود " (١/ ٥٩/ ٢٣). فقال: قال الحافظ في "البلوغ": "وصححه أبو حاتم"! قلت (الشيخ الألباني): ونقل ابنه في "العلل" (١/ ٤٣ / رقم ٩٣) أنه: "أصح حديث في هذا الباب". وهذا لا يفيد صحة الحديث، كما هو مقرر في المصطلح، وإنما يفيد صحة نسبيَّة. أقول: فآخرهما هو الذي ترجح عند الشيخ الألباني. والصواب ما ذكره في كتابه "النصيحة".

---

(١٦)" بلوغ المرام من أدلة الأحكام " (ص ٣١/ ٩٩).

(١٧) "البدر التمام شرح بلوغ المرام " (٢/ ٧٩/ ٨٣).

(١٨) "سبل السلام" (١/ ١١٦/ ٩٠).

(١٩) "نيل الأوطار" (١/ ٩٨).

(٢٠) "فتح الغفار الجامع لأحكام سنة نبينا المختار" (١/ ٤٣/ ٩٣).

(٢١) تحقيق "سنن الترمذي" (١/ ١٢).

(٢٢) "النصيحة بالتحذير من تخريب «ابن عبد المنان» لكتب الأئمة الرجيحة وتضعيفه لمئات الأحاديث الصحيحة" (ص ٧٠/ ١٤).

(١٠) – قال أبو أسامة، سليم بن عيد الهلالي: وصححه ابن خزيمة، وابن حبان، وابن الجارود، و الضياء المقدسي، وأبو حاتم الرازي.[٢٣]

(١١) – فضيلة الشيخ عبد الكريم الخضير قال: هذا الحديث حسنه جمع من أهل العلم، وصححه أبو حاتم والحاكم، على كل حال هو قابل للتصحيح، أما أقل ما يقال فيه: إنه صحيح.[٢٤]

(١٢) – قال خالد بن ضيف الله الشلاحي: وقد صحح الأئمة حديثه .. ثم ذكر منهم أبو حاتم الرازي.[٢٥]

(١٣) – قال أبو عبد الرحمن عبد الله بن صالح العبيلان: وإنما تعقب الشيخ في قوله: (إن أبا حاتم صححه)، ثم قال: "ذكر الشيخ –كما ذكر عدد من المعاصرين– أن الحافظ أبا حاتم الرازي صحح الحديث، وهذا خطأ سببه عدم فهم عبارة أبي حاتم"!

فأقول (العبيلان): ما علاقة هذا الحديث بشرط كتابك؟ وما سطرته على غلافه؟ .. فالذي حكى أن أبا حاتم صححه علماء يفهمون ويدركون غوامض هذا الفن، وإليك من نقل تصحيحه: الحافظ ابن حجر في "البلوغ" حيث قال: "أخرجه الخمسة، وصححه الحاكم، وأبو حاتم". الشوكاني في "النيل": "الحَدِيثُ صَححَهُ الْحَاكِمُ، وأبو حَاتِمٍ.[٢٦]

٥– وحسنه محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي (ت: ٢٧٩هـ) وقال: هذا حديث حسن غريب.[٢٧]

٦– أحمد بن شعيب الإمام النسائي (ت: ٣٠٣هـ) صححه النسائي بإخراجه له في "السنن الكبرى " (٩/ ٣٥/ ٩٨٢٤) وسكت عنه.[٢٨]

---

(٢٣) "عجالة الراغب المتمني في تخريج كتاب «عمل اليوم والليلة» لابن السني (١/ ٦٣).

(٢٤) "شرح بلوغ المرام" (١١/ ٤).

(٢٥) "التبيان في تخريج وتبويب أحاديث بلوغ المرام" (٢/ ٢٥٩/ ١٠٠).

(٢٦) "رَدُّ الجَمِيلِ فِي الذَّبِّ عَن إرواء الغليل وَهُوَ رَدٌّ عَلَى كِتَابِ (مُسْتَدْرك التَّعْلِيل) ".

(٢٧) "سنن الترمذي"(١/ ١٢/ ٧).

(٢٨) قال ابن حجر: وقال محمد بن معاوية الأحمر الراوي عن النسائي ما معناه قال النسائي: كتاب السنن كله صحيح وبعضه معلول إلا أنه لم يبين علته والمنتخب منه المسمى بالمجتبى صحيح كله. قال: قوله: (أطلق الخطيب والسلفي الصحة على كتاب النسائي). قلت: وقد أطلق عليه أيضا اسم الصحة أبو علي النيسابوري وأبو أحمد بن عدي وأبو الحسن الدارقطني وابن منده وعبد الغني بن سعيد وأبو يعلى الخليلي وغيرهم. وأطلق الحاكم اسم الصحة عليه وعلى كتابي أبي داود والترمذي كما سبق.

٧- عبد الله بن علي أبو محمد ابن الجارود (ت: ٣٠٧هـ) صححه بإخراجه له في " المنتقى لابن الجارود" (ص ٢٣/ ٤٢).

- قال الذهبي: صاحب كتاب "المنتقى في السنن" مجلد واحد في الأحكام، لا ينزل فيه عن رتبة الحسن أبدا، إلا في النادر في أحاديث يختلف فيها اجتهاد النقاد.(٢٩)

٨- مُحَمَّد بْن إِسْحَاق بن خزيمة (ت: ٣١١هـ) صححه بإخراجه له في "صحيحه "(١/ ٤٨/ ٩٠).(٣٠)

٩- محمد بن حِبَّان (ت: ٣٥٤هـ) صححه بإخراجه له في "صحيحه "(٤/ ٢٩١/ ١٤٤٤).

---

- وقال أبو عبد الله ابن منده: الذين خرجوا الصحيح أربعة: البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي. وأشار إلى مثل ذلك أبو علي ابن السكن. " النكت على كتاب ابن الصلاح" (ج ١ / ص ١١٣).

وقال أبو الحسن المعافري: إذا نظرت إلى ما يخرجه أهل الحديث فما خرجه النسائي أقرب إلى الصحة مما خرجه غيره. " النكت على كتاب ابن الصلاح" (ج ١ / ص ١١٤).

- قال الذهبي: ومِن الثقات الذين لم يُخْرِجْ لهم في "الصحيحين" خَلْقٌ، مِنهم: مَن صَحَّح لهم الترمذيُّ، وابنُ خزيمة. ثم: - مَن رَوَى لهم النسائي، وابنُ حِبَّان، وغيرُهما. "الموقظة في علم مصطلح الحديث" (ص: ٨١).

- قال الذهبي: وهذا النَّسائيُّ قد قال في عِدَّةٍ: "ليس بالقويّ"، ويُخرِجُ لهم في كتابه. قال: "قولُنا: (ليس بالقوي) ليس بجَرْحٍ مُفْسِد". "الموقظة في علم مصطلح الحديث" (ص: ٨١).

- قال ابن حجر: وإخراج النسائي له مما يقوي أمره عندنا. "الأمالي المطلقة" (ص: ٢٥١).

- وقال ابن حجر: بل نقل عن ابن حزم أنه قال هو مجهول وهو جرح مردود فقد روى عنه ثلاثة واحتج به النسائي. " التلخيص الحبير" (٣/ ١١).

(٢٩) "سير أعلام النبلاء" (١٤/ ٢٣٩).

(٣٠) " - قال ابن خزيمة في كتابه الصحيح: مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي صلى الله عليه و سلم بنقل العدل عن العدل موصولا إليه صلى الله عليه و سلم من غير قطع في أثناء الإسناد و لا حرج في ناقلي الأخبار التي نذكرها بمشيئة الله تعالى. (١ / ص ٣). فكل حديث ذكره ابن خزيمة في صحيحه فرجاله ثقات عند ابن خزيمة، وابن خزيمة أيضاً ممن لا يسند إلا حديثاً صحيحاً، وكل شيوخه ثقات.

وقال ابن خزيمة في كتابه التوحيد: وقد روى الوليد بن مسلم خبراً يتوهم كثير من طلاب العلم ممن لا يفهم علم الأخبار أنه خبر صحيح، من جهة النقل، وليس كذلك هو عند علماء أهل الحديث وأنا مبين علله إن وفق الله لذلك، حتى لا يغتر بعض طلاب الحديث به، فيلتبس الصحيح بغير الثابت من الأخبار، قد أعلمت ما لا أحصي من مرة أني لا أستحل أن أموه على طلاب العلم بالاحتجاج بالخبر الواهي، وإني خائف من خالقي، جل وعلا إذا موهت على طلاب العلم بالاحتجاج بالأخبار الواهية، وإن كانت حجة لمذهبي. التوحيد لابن خزيمة - (ج ١ / ص ٣٤١).

١٠- وصححه الإمام أبو سليمان الخطابي حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب (ت: ٣٨٨هـ) فقال الخطابي: ثم اعلموا أن الحديث عند أهله على ثلاثة أقسام حديث صحيح وحديث حسن وحديث سقيم. فالصحيح عندهم ما اتصل سنده وعدلت نقلته ... فأما السقيم منه فعلى طبقات شرها الموضوع، ثم المقلوب أعني ما قلب إسناده، ثم المجهول، وكتاب أبي داود خلي منها بريء من جملة وجوهها فإن وقع فيه شيء من بعض أقسامها لضرب من الحاجة تدعوه إلى ذكره فإنه لا يألو أن يبين أمره ويذكر علته ويخرج من عهدته.

وحكي لنا، عن أبي داود أنه قال ما ذكرت في كتابي حديثا اجتمع الناس على تركه.(٣١)

١١- مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أبو عَبْد الله الحاكم (ت: ٤٠٥هـ)، قال الحاكم: هذا حديث صحيح، فإن يوسف بن أبي بردة من ثقات آل أبي موسى ولم نجد أحدا يطعن فيه، وقد ذكر سماع أبيه من عائشة رضي الله عنها».(٣٢)

١٢- أحمد بن الحسين، أبو بكر البيهقي (ت: ٤٥٨هـ) صححه بإخراجه في كتبه ولم يضعفه."السنن الكبرى البيهقي" (١/ ١٥٦/ ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥)، و"الدعوات الكبير" (١/ ١١٥/ ٥٦). وقد شرط إلا يسكت إلا عن حديث صحيح.(٣٣)

---

(٣١) "معالم السنن" (١/ ٦).

(٣٢) "المستدرك على الصحيحين" (١/ ٢٦١/ ٥٦٢ - ٥٦٣).

(٣٣) فقال: البيهقي: وعادتي- في كتبي المصنفة في الأصول والفروع- الاقتصار من الأخبار على ما يصح منها دون ما لا يصح، أو التمييز بين ما يصح منها وما لا يصح، ليكون الناظر فيها من أهل السنة على بصيرة مما يقع الاعتماد عليه، لا يجد من زاغ قلبه من أهل البدع عن قبول الأخبار مغمزاً فيما اعتمد عليه أهل السنة من الآثار. " دلائل النبوة" للبيهقي (١/ ٤٧).

- قال البيهقي: وقد علم الشيخ -أدام الله توفيقه- اشتغالي بالحديث، واجتهادي في طلبه. ومعظم مقصودي منه في الابتداء: التمييز بين ما يصح الاحتجاج به من الأخبار، وبين ما لا يصح. " رسالة البيهقي للجويني" (ص: ٤٦).

- ثم ختمها بقوله: فهذا طريق من علم ما في الرواية من غير ثبتٍ من الشدة. (ثم ساق بسنده) عن عبد الرحمن بن مهدي قال: (احفظ: لا يجوز أن يكون الرجل إماماً: حتى يعلم ما يصح مما لا يصح، وحتى لا يحتج بكل شيء، وحتى يعلم مخارج العلم).

(ثم قال:) وفي الأحاديث الصحاح غنية عن الغرائب لمن عرفها، وتأمل فيها، واستنبط معانيها، وساعده حسن التوفيق على الاقتصار عليها. " رسالة البيهقي للجويني" (ص: ١٠٠).

**١٣**- عَبْد الحق بْن عَبْد الرَّحْمَن، الإشبيليّ (ت: ٥٨١هـ)، ونقل كلام الترمذي "الأحكام الكبرى" (١/ ٣٦٢)، (٣/ ٥١٣)، "الأحكام الوسطى" (١/ ١٢٥) وسكت عنه.

- قال في الأحكام الوسطى: وإن لم تكن فيه علة كان سكوتي عنه دليلًا على صحته.(٣٤)

- ولم يتعقبه أبو الحسن ابن القطان (ت: ٦٢٨هـ) في كتابه "بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام".

**١٤**- قال عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي الحنبلي (ت:٦٠٠هـ). عن عائشةَ رضي الله عنها، قالت: كانَ النبيُّ - صلى الله عليه وسلم - إذا خرجَ مِن الخَلاءِ قال: "غُفْرانكَ". د ت حسنٌ غَرِيبٌ.(٣٥)

**١٥**- قال عبد الله بن أحمد ابن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠هـ): وقالت عائشة: كان رَسُولُ اللَّه -صلى اللَّه عليه وسلم- إذا خَرَجَ مِن الخَلاءِ قال: "غُفْرَانَكَ (٦٤) ". قال التِّرْمِذِيّ: هذا حديثٌ حسنٌ.(٣٦)

**١٦**- قال ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي (ت: ٦٤٣هـ): إذا خرج من الغائط قال: غفرانك".رواه الإمام أحمد د ق س ت، وقال: حديث حسن. وعنده: "إذا خرج من الخلاء".(٣٧)

**١٧**- قال عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت: ٦٥٦هـ): عن عائشة -رضي اللَّه عنها-: "أن النبي -صلى اللَّه عليه وسلم- كان إذا خرج من الغائط قال: غُفْرانَكَ". وأخرجه الترمذي والنسائي "في الكبرى وابن ماجة وقال الترمذي: هذا حديث غريب حسن، ولا نعرف في هذا الباب إلا حديث عائشة. هذا آخر كلام الترمذي.(٣٨)

---

- قال ابن التركماني (ت: ٧٥٠ هـ): سكت عنه البيهقي فهو رضا به. " الجوهر النقي" (٤/ ٢٥٩). - قال مغلطاي (ت: ٧٦٢ هـ) سعيد بن سلمة المخزومي من آل ابن الأزرق. خرج ابن خزيمة حديثه في "صحيحه" وكذلك ابن حبان والبيهقي. "إكمال تهذيب الكمال" (٥/ ٣٠٥/ ١٩٧٤).

(٣٤) "الأحكام الوسطى" (١/ ٦٦).

(٣٥) "عمدة الأحكام الكبرى" (١/ ٢٨/ ٥١).

(٣٦) "المغني لابن قدامة " (١/ ٢٢٩).

(٣٧)"السنن والأحكام عن المصطفى عليه أفضل الصلاة والسلام" (١/ ٦٨/ ١٨٦).

(٣٨) "مختصر سنن أبي داود للمنذري " (١/ ٣٠).

١٨- الإمام أبو زكريا يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ) قال: ثبت في الحديث الصحيح في " سنن أبي داود " و " الترمذي " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول: " غُفْرَانَك " وروى النسائي وابن ماجه.(٣٩)

١٩- قال محمد بن علي بن وهب ابن دقيق العيد (ت: ٧٠٢هـ): قال أحمد: ثنا هاشم بن القاسم، ثنا إسرائيل، عن يوسف بن أبي بُردة، عن أبيه قال: حدثتني عائشة: أن النَّبِيّ -صلى الله عليه وسلم- كان إذا خرجَ من الغائط قال: "غُفرانَك".(٤٠) وقد شرط فيه إلا يذكر إلا حديثاً صحيحاً .

٢٠- قال أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ): لقول عائشة: " «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خرج من الخلاء قال غفرانك» ". رواه الخمسة إلا النسائي، قال الترمذي: حديث حسن غريب.(٤١)

٢١- محمد بن محمد، ابن سيد الناس (ت: ٧٣٤هـ) صححه في كتابه "النفح الشذي في شرح جامع الترمذي" فقال: فثبت بذلك ثقة رواته لما ذكرناه.(٤٢)

٢٢- أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ) صححه الذهبي صرحة في تلخيص المستدرك وفي الكاشف بتوثيق يوسف بن أبي بردة، وبثنائه على المنتقى لابن الجارود، قال الذهبي: صاحب كتاب "المنتقى في السنن" مجلد واحد في الأحكام، لا ينزل فيه عن رتبة الحسن أبدا، إلا في النادر في أحاديث يختلف فيها اجتهاد النقاد.(٤٣)

---

(٣٩) "الأذكار للنووي" (ص ٢٧/ ٧١)، و"المجموع شرح المهذب" (٢/ ٧٥)، "الإيجاز في شرح سنن أبي داود" (ص ١٦٦/ ٣٠)، "خلاصة الأحكام" (١/ ١٦٩/ ٣٩١).

(٤٠) "الإلمام بأحاديث الأحكام" (١/ ٥٠). فقال: ابن دقيق العيد: وشرطي فيه أن لا أورد إلا حديث من وثقه إمام من مزكي رواة الأخبار، وكان صحيحا على طريقة (بعض) أهل الحديث الحفاظ، أو أئمة الفقه النظار. "الإلمام بأحاديث الأحكام" (١/ ٤٧).

(٤١) "شرح العمدة لابن تيمية - كتاب الطهارة" (ص ١٣٩).

(٤٢) "النفح الشذي في شرح جامع الترمذي" (١/ ٤٣٣).

(٤٣) "سير أعلام النبلاء" (١٤/ ٢٣٩).

٢٣- وقال ابن عبد الهادي الحنبلي (ت: ٧٤٤ هـ): وَعَن أبي بردة قَالَ: حَدَّثتنِي عَائِشَة " أَن النَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذا خرج من الْغَائِط قَالَ: غفرانك " رَوَاهُ أَحْمد، وَأَبُو دَاوُد، وَابْن مَاجَه، وَابْن حبَان، وَالنَّسَائِيّ، وَالتِّرْمِذِيّ وَقَالَ: (حَدِيث حسن غَرِيب). وَعِنْده: " إِذا خرج من الْخَلَاء "، وَالْحَاكِم وَصَححهُ. وَقَالَ أَبُو حَاتِم: (هُوَ أصح حَدِيث فِي هَذَا الْبَاب). (٤٤)

٢٤- محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن القيم الجوزية (ت:٧٥١هـ)، قال الشيخ الألباني: جزم ابن القيم بنسبته إلى النبي -صلي الله عليه وسلم-؛ وهو مما لا خلاف فيه بين الحُفَّاظ. (٤٥)

٢٥- مغلطاي بن قليج بن عبد الله الحنفي، أبو عبد الله (ت: ٧٦٢ هـ)، قال مغلطاي: الثاني: استقراء به إيَّاه من غير تصحيح، وإن كانت الغرابة لا تنافي الصحة، ولذلك لم يلتفت ابن خزيمة إلى ذلك، بل ذكره في صحيحه، وكذلك ابن حبان والحاكم، وخرجه ابن الجارود في المنتقى، وقال أبو حاتم الرازي: هو أصح شيء في هذا الباب، وإن كانت هذه اللفظة لا تعطي تصحيحاً مطلقاً، وتشعر بأن في الباب غيره، بخلاف ما قاله الترمذي. (ثم قال:) وأما هذا فقد كان من شأنه أن يكون من الصحيح. (٤٦)

٢٦- قال عمر بن علي الشافعي أبو حفص ابن الملقن (ت: ٨٠٤هـ): قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب. قلت (ابن الملقن): وصحيح؛ فقد صححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم. (٤٧)

---

(٤٤) "المحرر في الحديث" (ص ١٣١/ ١٠٧).

(٤٥) "النصيحة بالتحذير من تخريب «ابن عبد المنان» لكتب الأئمة الرجيحة وتضعيفه لمئات الأحاديث الصحيحة" (ص ٧٠/ ١٤).

(٤٦) "شرح ابن ماجه" لمغلطاي (ص ٧٧). [مناقشة كلام مغلطاي] قوله: (وقال أبو حاتم الرازي: هو أصح شيء في هذا الباب، وإن كانت هذه اللفظة لا تعطي تصحيحاً مطلقاً، وتشعر بأن في الباب غيره، بخلاف ما قاله الترمذي.).

أولاً: ذكره للمصححين، واقترانه بقول أبي حاتم الرازي مع قوله: (لا تعطي تصحيحاً مطلقاً) تدل على أنها تعطي تصحيحاً غير مطلق وهو ما كان في أقل درجات القبول كالحسن.

ثانياً: قوله: (وتشعر بأن في الباب غيره، بخلاف ما قاله الترمذي) عطفاً على ما تقدم من قوله، تدل على أنه يعارض بقول أبي حاتم كلام الترمذي ليس في الباب غيره.

(٤٧) "البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير" (٢/ ٣٩٣).

- وقال ابن الملقن (أيضاً): وقد صح أنه - صلى الله عليه وسلم - كان إِذَا خرج من الخلاء قَالَ: "غفرانك". "التوضيح لشرح الجامع الصحيح" (٤/ ٩٢).

٢٧- وقال الحافظ ابن حجر (ت: ٨٥٢ هـ): قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خرج من الخلاء قال: (غفرانك).هذا حديث حسن صحيح.(٤٨)

٢٨- قال محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (ت: ٩٠٢هـ): [القول المختار في هذه المسألة] (و) بعد أن رد ابن الصلاح كلامهما (اختار) مما استخرجه من صنيع الأئمة (فيما لم يخالف) الثقة فيه غيره، وإنما أتى بشيء انفرد به (أن من يقرب من ضبط) تام (ففرده حسن). ومنه حديث إسرائيل عن يوسف بن أبي بردة عن أبيه عن عائشة، قالت: «كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا خرج من الخلاء، قال: غفرانك»، فقد قال الترمذي عقب تخريجه: حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث إسرائيل عن يوسف عن أبي بردة. قال: ولا نعرف في هذا الباب إلا حديث عائشة.(٤٩)

٢٩- محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (ت: ١١٨٢هـ) صححه ونقل قول ابن حجر: أَخْرَجَهُ الْخَمْسَةُ. وَصَحَّحَهُ أَبُو حَاتِمٍ وَالْحَاكِمُ. وأقره.(٥٠)

- وقال في "التنوير": رمز المصنف وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وابن الجارود والنووي في مجموعه، وقال الترمذي: غريب لا نعرفه إلا من حديث عائشة هذا أي لا نعرفه من وجه صحيح فلا ينافي صحته. "التنوير شرح الجامع الصغير" (٨/ ٣٧٢).

٣٠- قال محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت: ١٢٥٠هـ): حَدِيث عَائِشَة وَأخرجه ابْن حبَان فِي صَحِيحه وَصَححهُ أَيْضا النَّوَوِيّ فِي الْأَذْكَار.(٥١)

---

- قال ابن الملقن: وأعلم أيها الناظر في هذا الكتاب إذا رأيتنا نقلنا عن الحاكم تصحيحاً لحديث، وسكتنا عليه فشد على ذلك يديك، فإنا سبرنا إسناده، ويكون الأمر كما قاله. وما لم يكن كذلك، فإنا نشفعه بالاعتراض عليه - إن شاء الله تعالى. "البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير" (١/ ٣١٦).

(٤٨) "نتائج الأفكار" لابن حجر (١/ ٢١٤)، و" بلوغ المرام من أدلة الأحكام " (ص ٣١/ ٩٩).

(٤٩) "فتح المغيث بشرح ألفية الحديث" (١/ ٢٤٨). وممن نقل تحسين السخاوي الشيخ سليم الهلالي قال: وحسنه السخاوي في "فتح المغيث" (١/ ١٨٨). "عجالة الراغب المتمني في تخريج كتاب «عمل اليوم والليلة" لابن السني (١/ ٦٣).

(٥٠) "سبل السلام" (١/ ١١٦/ ٩٠).

**٣١**- قال الحسن بن أحمد بن يوسف الرُّباعي الصنعاني (ت: ١٢٧٦هـ): وعن عائشة قالت: «كان النبي - صلى الله عليه وسلم - إذا خرج من الخلاء قال: غفرانك» رواه الخمسة إلا النسائي وحسنه الترمذي وصححه الحاكم وأبو حاتم وابن خزيمة وابن حبان.(٥٢)

**٣٢**- قال أبو الطيب محمد صديق خان الحسيني (ت: ١٣٠٧هـ): وأخرج أحمد - رحمه الله تعالى -، وأبو داود - رحمه الله تعالى -، والترمذي - رحمه الله تعالى -، وابن ماجه - رحمه الله تعالى - من حديث عائشة - رضي الله تعالى عنها - قالت: كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا خرج من الخلاء قال: " غفرانك ".وصححه ابن حبان - رحمه الله تعالى -، وابن خزيمة - رحمه الله تعالى -، والحاكم - رحمه الله تعالى -.(٥٣)

**٣٣**- أحمد بن محمد شاكر (ت: ١٣٧٧هـ). صححه قال: أخرجه ابن حبان، وابن خزيمة، وابن الجارود، والحاكم في صحاحهم، وصححه أبو حاتم. (٥٤)

**٣٥**- قال الشيخ الألباني (ت: ١٤٢٠هـ): حديث عائشة: " كان صلى الله عليه وسلم إذا خرج من الخلاء قال: غفرانك ". صحيح.(٥٥)

**٣٦**- قال الشيخ أبو إسحاق الحويني: قال الترمذي: (حديث حسن غريب) قلت: وهو كما قال، وقد تكلمت عليه في "غوث المكدود بتخرج منتقى ابن الجارود" (٤٢) يسر الله طبعه.(٥٦)

---

(٥١) "تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين" (ص ١٤٥).

- وقال أيضاً: وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه من حديث عائشة قالت: كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا خرج من الخلاء قال: "غفرانك" وصححه ابن حبان وابن خزيمة والحاكم. "الدراري المضية شرح الدرر البهية" (١/ ٤١).

(٥٢) "فتح الغفار الجامع لأحكام سنة نبينا المختار" (١/ ٤٣/ ٩٣).

(٥٣) "الدرر البهية والروضة الندية والتعليقات الرضية" (١/ ١٤٥).

(٥٤) تحقيق "سنن الترمذي" (١/ ١٢).

(٥٥) "إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل" (١/ ٩١/ ٥٢).

- وقال الشيخ الألباني: جزم ابن القيم بنسبته إلى النبي -صلى الله عليه وسلم-؛ وهو مما لا خلاف فيه بين الحُفَّاظ. "النصيحة بالتحذير من تخريب «ابن عبد المنان» لكتب الأئمة الرجيحة وتضعيفه لمئات الأحاديث الصحيحة" (ص ٧٠/ ١٤).

**٣٧**- قال فضيلة الشيخ عبد الكريم الخضير: هذا الحديث حسنه جمع من أهل العلم، وصححه أبو حاتم والحاكم، على كل حال هو قابل للتصحيح، أما أقل ما يقال فيه: إنه صحيح.[٥٧]

## [من ضعف الحديث]

- لم أجد أحداً من أهل الحديث سبق ابن الجوزي إلى تضعيف الحديث، قال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الطريق.[٥٨] ونقله كلام الترمذي بهذه العبارة قال الترمذي: **غريب**. بالاكتفاء بقول الترمذي: غريب، فلعل هذا سبب تضعيفه للحديث، ولم ينقل قول الترمذي: حسن غريب. ما لم يكن خطأ مطبعياً.

## [من ضعف حديث على شرطه بتضعيف رجال إسناده]

- وممن ينقل عنه أنه ضعف إسرائيل ثلاثة من العلماء هم: يحي بن سعيد القطان وعلي بن المديني وابن حزم.

والحديث مداره على إسرائيل عن يوسف ..

ولم يترجح لي تضعيف الحديث على شرط من ضعف إسرائيل إلا في تضعيف ابن حزم لإسرائيل.

أما يحي القطان وعلي بن المديني فليس تضعيفهما لإسرائيل ممن يضعف به إسناد الحديث، لأن تضعيفهما له ليس مطلقاً بل أمراً نسبياً ومقيداً بما يخالف به غيره، إما في رواية جده أبي إسحاق أو بروايته بعض المناكير، وليس من أجل عدالةٍ أو ضبطٍ مطلقاً.

## [دراسة إسناد حديث عائشة ]

---

(٥٦) "النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة" (١/ ٤٣).

- وقال الشيخ أبو إسحاق الحويني في "غوث المكدود" (٤٢): إسناده حسن.

(٥٧) "شرح بلوغ المرام" (١١/ ٤).

(٥٨) كما في "العلل المتناهية في الأحاديث الواهية" (١/ ٣٣٠/ ٥٤٠).

وإسرائيل ويوسف هما محل ترجمة هذا السند.

## [أقوال العلماء في: يوسف بن أبي بردة]

(الموثقون)

١) التوثيق الصريح:

- قال العجلي: يُوسُف بن أبي بردة بن أبي مُوسَى الْأَشْعَرِيّ كوفي ثِقَة.(٥٩)

- قال الحاكم: يوسف بن أبي بردة من ثقات آل أبي موسى ولم نجد أحداً يطعن فيه، وقد ذكر سماع أبيه من عائشة رضي الله عنها.(٦٠)

٢) (التوثيق الضمني) :

- وقد وثقه كل من صحح حديثه كما سبق ذكره وهم باختصار: - عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (ت: ٢٥٥ هـ)،البخاري (ت: ٢٥٦ هـ)، وأبو داود (ت: ٢٧٥ هـ)، وأبو حاتم الرازي (ت: ٢٧٧ هـ)، والترمذي (ت: ٢٧٩ هـ)، والنسائي (ت: ٣٠٣ هـ)، وابن الجارود (ت: ٣٠٧ هـ) وابن خزيمة (ت: ٣١١ هـ)، وابن حِبَّان (ت: ٣٥٤ هـ) والخطابي (ت: ٣٨٨ هـ)،، والحاكم (ت: ٤٠٥ هـ)، والبيهقي (ت: ٤٥٨ هـ) وعَبْد الحق، الإشبيليّ (ت: ٥٨١ هـ)، وعبد الغني بن عبد الواحد المقدسي (ت: ٦٠٠ هـ)، وابن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠ هـ)، والضياء الدين المقدسي (ت: ٦٤٣ هـ)، والمنذري (ت: ٦٥٦ هـ)، والنووي (ت: ٦٧٦ هـ)، وابن دقيق العيد (ت: ٧٠٢ هـ)، وابن تيمية (ت: ٧٢٨ هـ)، وابن سيد الناس (ت: ٧٣٤ هـ)،وابن عبد الهادي (ت: ٧٤٤ هـ)، والذهبي (ت: ٧٤٨ هـ)، ومغلطاي (ت: ٧٦٢ هـ)، وابن الملقن (ت: ٨٠٤ هـ)،وابن حجر (ت: ٨٥٢ هـ)، والسخاوي (ت: ٩٠٢ هـ).

- ذكر ابن عدي في ترجمة حسان بن إبراهيم الكرماني، وسكت عنه ابن عدي. وهو على شرط ابن عدي بأن من سكت عنه إما ثقة أو صدوق. "الكامل في ضعفاء الرجال" (٣/ ٢٥٣/ ٥٠١).

---

(٥٩) "الثقات للعجلي" (٢/ ٣٧٤/ ٢٠٥٦).

(٦٠) "المستدرك على الصحيحين " (١/ ٢٦١).

- روى عنه إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعى (ثقة) وسعيد بن مسروق الثورى (ثقة). وسكت عنه أهل الحديث كما قال الحاكم، فهو على قاعدة أبو حاتم الرازي.

[سكوت البخاري وأبي حاتم الرازي وغيرهم من أهل الحديث عن الراوي]

- قال ابن أبي حاتم: باب في رواية الثقة عن غير المطعون عليه أنها تقويه، وعن المطعون عليه أنها لا تقويه.

قال: سألت أبي عن رواية الثقات عن رجل غير ثقة مما يقويه؟ قال: إذا كان معروفاً بالضعف لم تقوه روايته عنه، وإذا كان مجهولا نفعه رواية الثقة عنه.

- قال عبد الرحمن: سألت أبا زرعة عن رواية الثقات عن رجل مما يقوى حديثه؟ قال أي لعمري، قلت: الكلبي روى عنه الثوري، قال إنما ذلك إذا لم يتكلم فيه العلماء، وكان الكلبي يتكلم فيه.(٦١)

- أقول: قول أبي حاتم: إذا كان مجهولاً. يعني لم يوثق، وهنا قد وثق كما تقدم.

وقول أبي زرعة: إذا لم يتكلم فيه العلماء. يعني لم يوثق. مع رواية الثقات عنه، والثقات ثلاثة فأكثر. نفعته وقوته.

وسكوت البخاري في تواريخه وكتبه، وكذلك أبو حاتم ولم يتكلموا بجرح فيه دليل على أنه لم يضعف، وإذا انضاف إليه رواية الثقات، كان على أقل أحواله حسن الحديث.

**فهذه أقوال العلماء فيمن سكت عنه النقاد ولم يضعف.**

- قال أبو عَبْد الله الحاكم: هذا حديث صحيح، فإن يوسف بن أبي بردة من ثقات آل أبي موسى ولم نجد أحداً يطعن فيه، وقد ذكر سماع أبيه من عائشة رضي الله عنها.

- قال البيهقي: تفرد به نزار هذا، وهو نزار بن حيان، ذكره البخاري في التاريخ ولم ينسبه إلى ضعف.(٦٢)

- وقال ابن رشيد: لا فرق في جهالة الحال بين رواية واحد واثنين ما لم يصرح الواحد أو غيره بعدالته. نعم، كثرة رواية الثقات عن الشخص تقوي حسن الظن به.(٦٣)

---

(٦١) "الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ٣٦).

(٦٢) "القضاء والقدر للبيهقي" (ص ٢٨٩).

(٦٣) "فتح المغيث بشرح ألفية الحديث" (٢/ ٥٤).

– قال الذهبي: وفي رواة الصحيحين عدد كثير ما علمنا أن أحدا نص على توثيقهم، والجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة ولم يأت بما ينكر عليه أن حديثه صحيح. (٦٤)

– قال الشيخ ظفر أحمد التهانوي في كتابه "قواعد في علوم الحديث": "كل من ذكره البخاري في "تواريخه"، ولم يطعن فيه فهو ثقة، فإن عادته ذكر الجرح والمجروحين".

– قال ابن القيم: فروى عكرمة بن إبراهيم الأزدي، عن ابن أبي ذباب، عن أبيه، قال: صلى عثمان بأهل منى أربعا، وقال يا أيها الناس لما قدمت تأهلت بها، وإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: («إذا تأهل الرجل ببلدة فإنه يصلي بها صلاة مقيم»). رواه الإمام أحمد رحمه الله في " مسنده "، وعبد الله بن الزبير الحميدي في " مسنده " أيضا، وقد أعله البيهقي بانقطاعه، وتضعيفه عكرمة بن إبراهيم. قال أبو البركات بن تيمية: ويمكن المطالبة بسبب الضعف، فإن البخاري ذكره في " تاريخه " ولم يطعن فيه، وعادته ذكر الجرح والمجروحين. (٦٥)

– ولما ذكره أبو العرب في جملة الضعفاء قال: لم ينقم عليه غير الإرجاء فقط ولم يطعن عليه بكذب ولا ضعف في الرواية فيما علمت. (٦٦)

– قال الشيخ محمود الطحان: في بيان منهج البخاري في التاريخ: وكثيراً ما يسكت عن الرجال، فلا يذكر فيه توثيقاً ولا تجريحاً ومعنى ذلك توثيق له. (٦٧)

– وذكره ابن حبان في الثقات (٧/ ٦٣٨/ ١١٨٥١).

**[وأقره العلماء ولم يذكروا تساهل ابن حبان]**

– قال الهيثمي (ت: ٨٠٧هـ): عن عائشة عن النبي – صلى الله عليه وسلم – أنه قال: «الطير تجري بقدر». رواه البزار، وقال: لا يروى إلا بهذا الإسناد، ورجاله رجال الصحيح غير يوسف بن أبي بردة وثقه ابن حبان. (٦٨)

---

(٦٤) "ميزان الاعتدال" (٣/ ٤٢٦).

(٦٥) "زاد المعاد في هدي خير العباد" (١/ ٤٥٣).

(٦٦) "إكمال تهذيب الكمال" (٧/ ٩١).

(٦٧) " أصول التخريج ودراسة الأسانيد" (ص ١٥٥).

(٦٨) "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد" (٧/ ٢٠٩/ ١١٩٠٢).

- ابن الوزير (ت: ٨٤٠ هـ): عن عائشة مرفوعاً: " الطَّيْرُ تَجْري بقَدَرٍ ". رواه البزار، وقال: لا يُرى إلَاّ بهذا الإسناد، ورجاله رجال الصحيح غير يوسف بن أبي بردة وثقه ابن حبان.(٦٩)

فما ادعى أن توثيق ابن حبان هنا مردود، طالبنه بمن سبقه إلى الحكم بأن يوسف مجهول. فلم أجد من قال عن يوسف بأنه مجهول.

**[قول ابن حجر: مقبول]**

- قال ابن حجر: يوسف بن أبي بُرْدة بن أبي موسى الأشعري: مقبولٌ، من السادسة. بخ ٤.
- قال الشيخ شعيب والشيخ بشار: بل: صدوقٌ حسن الحديث، فقد ذكره ابن حبان في "الثقات"، ووثقه العجلي والذهبي، وصحح حديثه ابن حبان والحاكم. "تحرير تقريب التهذيب" (٤/ ١٣٢/ ٧٨٥٧).

وأما قول ابن حجر: مقبول. فقد خالف ابن حجر قوله هذا في كتابه "نتائج الأفكار" وغيرها، بأن صحح حديثه، وهذا بين ظاهر في أن الحافظ عندما كتب التقريب وقتها لم يراجع تحرير أقوال الجرح والتعديل وخاصة فيمن قال فيهم: مقبول، لأنه قد يقول: مقبول ويذكر في كتابه "تهذيب التهذيب" رواة قال فيهم يحي بن معين: ثقة، أو يجد لهم موثق في باقي كتبه.

**[ ترجمة إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي]**

والراجح في إسرائيل وهو قول الجمهور بأنه ثقة وحجة، وإنما وقع الخلاف (عند الجمهور خلافاً لمن ضعفه) في روايته عن جده أبي إسحاق السبيعي وتحديد منزلته بين من روى عن أبي إسحاق السبيعي، وفي جملة كلامهم ما لا ينزله عن درجة القبول.

٣) **من ضعفه**: وممن ينقل عنه أنه ضعفه ثلاثة من الأئمة وهم:

١ - يحي بن سعيد القطان.

٢ - علي بن المديني.

٣ - ابن حزم.

---

(٦٩) "العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم" (٦/ ٢٦٠).

- أما ابن حزم فقد ثبت تضعيفه لإسرائيل، وقول الجمهور مقدم على قوله.

[تحرير رأي يحي بن سعيد القطان في إسرائيل].

- أما يحي بن سعيد القطان، فغاية ما يؤخذ من أقوال وتصرفات القطان أنه لا يوثق إسرائيل ولا ينزله المنزلة العالية، ولا يسقطه إلى درجة الضعف الذي يرد حديثه، وكأنه يتوقف في أمره. ولم يذكر عن القطان سبب جرحه لإسرائيل. ويحق للأئمة أن يتركوا الرواية عمن لا يرضونه احتياطاً، والقطان لا يؤخذ من عدم روايته عن الراوي دليل أنه يضعفه، بخلاف إذا روى عنه فإنه دليل على ثقته عنده، أما من ترك الروايته عنه وصرح بضعفه فهذا بيّن في أنه يضعفه مطلقاً.

وفي أقوال الإمام أحمد ما يدل على أن القطان لم يكن يضعف إسرائيل مطلقاً، وإنما توقف فيه لأمر غير عدالة وضبط إسرائيل.

- وسئل أحمد بن حنبل، فقيل: أيما أحب إليك شريك أو إسرائيل؟ فقال: إسرائيل أصح حديثاً من شريك إلا في أبي إسحاق، فإن شريكا أضبط عن أبي إسحاق، وما روى يحي عن إسرائيل شيئا، فقيل: لم؟ فقال: لا أدري. أخبرك إلا أنهم يقولون: من قبل أبي إسحاق لأنه خلط.(٧٠)

وهذا التضعيف لاسرائيل بسبب أنه روى عن جده بعد الاختلاط، وروى أيضاً عن جده قبل الاختلاط فلم يتبين ما يصح منهما.

فقول الأمام أحمد: (وما روى يحي عن إسرائيل شيئا، فقيل: لم؟ فقال: لا أدري) لأنه لم يبين القطان سبباً صريحاً في تركه الراويه عن إسرائيل، لا من جهة العدالة، ولا من جهة الضبط والحفظ.

وقول الإمام أحمد: (إلا أنهم يقولون: من قبل أبي إسحاق لأنه خلط.) يدل على أن الإمام أحمد يرجح سبب ذلك أنه روى عن أبي إسحاق بعد الاختلاط.

- قال أبو داود: وقلت لأحمد: إسرائيل إذا انفرد بحديث يحتج به؟ قال: إسرائيل ثبت الحديث. كان يحي يحمل عليه في حال أبي يحي القتات قال (يعني القطان): روى عنه مناكير. قال أحمد: ما حدث عنه يحي بشيء.(٧١)

---

(٧٠) "تاريخ بغداد" (٧/ ٤٧٦).

(٧١) "سؤالات أبي داود للإمام أحمد" (ص ٣١١/ ٤٠٥).

فقول يحي القطان: روى (يعني: إسرائيل) عنه (يعني: عن أبي يحيى القتات) مناكير. فهذا ليس جرحاً في العدالة أو الضبط وإنما في روايته لأحاديث منكرة كان عليه أن لا يرويها. وهذا في انتقاد القطان له.

وإن كان قد بين القطان أن هذه المناكير ليست من إسرائيل، وإنما هي من أبي يحيى القتات.

– قال علي ابن المديني: قال يحيى بن سعيد: إسرائيل فوق أبي بكر بن عياش، وقيل ليحيى إن إسرائيل روى عن إبراهيم بن مهاجر، ثلاثمائة وعن أبي يحيى القتات، ثلاثمائة قال: لم يؤت منه أتى منهما جميعاً.(٧٢)

ومما يدل على أن القطان لم يضعف إسرائيل وإنما توقف فيه ولم يرو عنه:

١) – قال يحيى بن معين" قال كان يحيى بن سعيد القطان: لا يروي عن إسرائيل ولاشريك، وكان يستضعف عاصما الأحول. قال يحيى وكان يروي عمن دونه مجالد.(٧٣)

ففرق ابن معين بين عدم رواية القطان عن إسرائيل، وبين استضعف القطان لعاصم.

٣) ويحتمل أنه إنما ترك الرواية عنه لأنه من أقرانه، وروايته عنه تنزل بالقطان ولا تعلو بإسناده عن شيوخه لأن إسرائيل من أقرانه أدرك القطان غالب شيوخ إسرائيل.

– وأما قول: عبد الرحمن بن يوسف بن خراش: إسرائيل، كان يحيى، يعني ابن سعيد القطان لا يرضاه، وكان ابن مهدي يرضاه.(٧٤)

فمثل هذا لا يقبل من ابن خراش لأنه رافضي. ولعله أخذ عدم الرضا من ترك القطان الراوية عنه، فقوله: لا يرضاه يعني لم يرو عنه، أو فهم ابن خراش وخلط ذلك بين ترك القطان لرواية إسرائيل وشريك، مع قول الامام أحمد عن القطان في شريك: كان لا يرضاه.

قال المروذي: قلت: يحيى القطان أيش كان يقول في شريك؟ قال: كان لا يرضاه، وما ذكر عنه إلا شيئًا على المذاكرة حديثين.(٧٥)

مع قولهم كان يحيى القطان لا يحدث عن إسرائيل ولا عن شريك. فجعلهما سواء في حكم القطان. مخالفاً بذلك الإمام أحمد وما فهمه من صنيع القطان.

---

(٧٢) "مسند ابن الجعد" (ص ٢٩٢/ ١٩٨٥).

(٧٣) "تاريخ ابن معين – رواية الدوري" (٣/ ٥٠٠/ ٢٤٤٥).

(٧٤) "تاريخ بغداد " (٧/ ٤٧٦).

(٧٥) "العلل" رواية المروذي (٢١٤).

ومما يدل على أن القطان لا يضعفه مطلقاً:

٢) – قال علي ابن المديني: قال يحي بن سعيد: إسرائيل فوق أبي بكر بن عياش، وقيل ليحيى إن إسرائيل روى عن إبراهيم بن مهاجر، ثلاثمائة وعن أبي يحيى القتات، ثلاثمائة قال: لم يؤت منه أتى منهما جميعاً. "مسند ابن الجعد" (ص ٢٩٢/ ١٩٨٥).

وممن فهم ذلك الإمام الذهبي.

– قال الذهبي: وقال ابن معين: كان يحي القطان لا يروي عنه. قلت: (الذهبي) وقد قال ابن المديني: سمعت يحي بن سعيد يقول: كان إسرائيل فوق أبي بكر بن عياش. (٧٦)

– قال علي بن المديني،: قيل ليحيى بن سعيد: إن إسرائيل يروي عن إبراهيم بن مهاجر ثلاثمئة قال يحي: إبراهيم بن مهاجر لم يكن بالقوي.

– وقال علي، عن يحي بن سعيد القطان، وسئل عن إبراهيم بن مهاجر وأبي يحي القتات، فضعفهما. (٧٧)

ولم يضعف إسرائيل لا في عدالته ولا ضبط.

– وأما قول ابن عمار الموصلي: كان يحي بن سعيد لا يعبأ بإسرائيل. (٧٨)

يعني: لم يرو عنه ، أو إذا خالف غيره، ولكون إسرائيل كما تقدم يروي المناكير ولا يحتاط عنها.

وقد ذكروا جماعة كان القطان لا يعبأ بهم، ولم يرو عنهم القطان.

– وأما علي ابن المديني فقال: ضعيف. "تاريخ بغداد" (٧/ ٤٧٦). فضعف له أيضاً ضعفاً نسبياً.

– قال علي ابن المديني: شريك أعلم من إسرائيل، وإسرائيل أقل خطأ منه. (٧٩)

---

(٧٦) "من تكلم فيه وهو موثق " (ص ٤٤/ ٣٢).

(٧٧) "الكامل في ضعفاء الرجال" (١/ ٣٤٨).

(٧٨) "الكامل في ضعفاء الرجال" (٢/ ١٢٨/ ٢٣٧).

(٧٩) "تاريخ بغداد " (١٠/ ٣٨٤).

## [ خلاصة الكلام في الحديث ]

١- أن حديث: « **كان رسول الله (ﷺ) إذا خرج من الخلاء قال: «غفرانك»**. صحيح ثابت من حديث عائشة رضي الله عنها.

٢- يوسف بن أبي بردة ثقة.

## [فوائد حديثية]

- وهذا الحديث الثابت الصحيح يحفظه كل من سمعه من مرة واحدة فهو عبارة عن كلمة واحدة (غفرانك)، وفي أمر يعلمه الآباء لصغار كل يوم. وأكثر من مرة، ويرويه الابن عن أبيه، فلا يحتاج إلى حافظ، فهذه القرينة دليل على ضبط يوسف بن أبي بردة للحديث وصححه عامة أهل الحديث.

## [قول الترمذي: حسن غريب].

اختلاف العلماء في مراد الترمذي بقوله: حسن مع قوله: غريب، على أقوال، والذي يتبين لي أنه الصواب قول من يقول: إن الحسن عند الترمذي نوعان: حسن لا يحتاج معه إلى شاهد أو متابع، وحسن يحتاج إلى متابع وشاهد، وعندما عرف الحسن في آخر كتابه السنن إنما عرفه أحد أنواعه وهو الحسن لغيره.

فالترمذي صرح بالصحيح، وصرح بأقل ما يقبل من الحديث وهو الحسن لغيره (كما عرفه في أخر كتابه)، وأما ما بينهما فاستعمله ولم يصرح به لوضوحه عنده.

- قال محمد بن محمد، ابن سيد الناس (ت: ٧٣٤ هـ): وأكثر ما في الباب، أن الترمذي، في الموضع الذي شرط فيه، في الحسن، تقويته بالمتابعات، عرف بنوع منه، وهو أكثره وقوعًا عنده، لا بكل أنواعه. وهذا نوع آخر منه، مستفاد من كلامه وكلام الحاكم والخليلي وغيرهم، من أئمة هذا الشأن، في الغرائب، والشذوذ، والانفرادات، كما قلنا.(٨٠)

- قال مغلطاي (ت: ٧٦٢ هـ): الثالث: الجمعِ بين قوله: حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث إسرائيل، وبين قوله: لا يعرف في هذا الباب إلَّا حديث عائشة، فإنه أثبت له غرابة السند بتفرد إسرائيل بمن قرنه وغرابة المتن بكونه لا يعرف غيره، ثم وصفه بعد ذلك بالحسن ولو لم تكن إلا الغرابة الراجعة إلى الإسناد لما

---

(٨٠) "النفح الشذي في شرح جامع الترمذي" (١/ ٤٢٥).

عارضت في ذلك، وأما أن لا يعرف في الباب إلَّا هو مع قوله في الحَسن أنه يروي مثل ذلك الحديث أو نحوه من وجه آخر؛ فهذا الحديث قد يوهم منا فالأحسن الذي وصفه به على شرطه.

فيحتاج الجواب على ذلك فنقول: لا يشترط في كل حسن أن يكون كذلك، بل الذي نحتاج فيه إلى أن نروي نحوه من وجه أخر هو من كان راويه في درجة المستور، ومن لم تثبت عدالته ولا ارتقى إلى أن يدخل في الصحيح مع متابعة روايته، فهناك يحتاج إلى تقويته بالمتابعات والشواهد ليصل لمجموع ذلك إلى الدرجة، وأما هذا فقد كان من شأنه أن يكون من الصحيح فإن إسرائيل المنفرد به متفق على إخراج حديثه عند الشيخين، والثقة إذا انفرد بحديث ولم يتابع عليه الأثر ارتقى إلى درجة الصحيح، حتى يكون مع الثقة في المرتبة العليا من الحفظ والإتقان، وإن لم يتجاوز الثقة فحديثه هناك حسن، كما أن المستور مع التفرد لا يرتقي إلى درجة الحسن؛ بل تفرده مردود، فكذلك هذا الحديث، لو وجد شاهد كما وصف عند مرتبة الحسن وربما لم يقف عندها لما بينا من تصحيح من صححه.

- أو يكون الترمذي لما شرط الحسن وتقويته بالمتابعات عرف بنوع منه، وهو أكثر وقوعاً عنده لا بكل أنواعه، وهذا نوع آخر منه مستفاد من كلامه وكلام الخليل والحاكم وغيرهم من الحفاظ؛ فعلى هذين القولين تسنى كلام الترمذي أو تكون الغرابة بالنسبة إلى الراوي لا إلى الحديث؛ إذ الغرابة والحسن في المتن لا يجتمعان. (٨١)

- قال الزركشي (ت: ٧٩٤ هـ): لَكِن الظَّاهِر أَن التِّرْمِذِيّ إِنَّمَا يشْتَرط فِي الْحسن مَجِيئه من وَجه آخر إِذا لم يبلغ رُتْبَة الصَّحِيح فَإِن بلغَهَا لم يشْتَرط ذَلِك بِدَلِيل قَوْله فِي مَوَاضِع هَذَا حَدِيث حسن صَحِيح غَرِيب فَلَمَّا ارْتَفع إِلَى دَرَجَة الصِّحَّة أثبت لَهُ الْعَدَالَة بِاعْتِبَار فرديته وَالْحَاصِل أَن الَّذِي يحْتَاج إِلَى مَجِيئه من غير وَجه مَا كَانَ رَاوِيه فِي دَرَجَة المستور وَإِن لم تثبت عَدَالَته وَأكْثر مَا فِي الْبَاب أَن التِّرْمِذِيّ عرف بِنَوْع مِنْهُ لَا بِكُل أَنْوَاعه وَأَيْضًا فيشكل على قَوْله فِي مَوَاضِع هَذَا حَدِيث حسن لَا نعرفه إِلَّا من هَذَا الْوَجْه إِلَّا أَن يُرِيد اللَّفْظ دون اعْتِبَار الشَّاهِد للمعنى تَوْفِيقًا بَين كلاميه. (٨٢)

- قال إبراهيم بن موسى برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي (ت: ٨٠٢ هـ): نعم يرد على الترمذي حيث اشترط في الحسن أن يروى من غير وجه نحوه مع أنه حسن أحاديث لا تروى إلا من وجه واحد كحديث إسرائيل عن يوسف عن أبي بردة عن أبيه عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ خرج

---

(٨١) "شرح ابن ماجه لمغلطاي" (ص ٧٦).

(٨٢) "النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي" (١/ ٣٠٩).

من الخلاء قال: غفرانك فإنه قال: فيه حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ولا نعرف في هذا الباب إلا حديث عائشة.

وأجاب عنه أبو الفتح اليعمري بان الذي يحتاج إلى مجيئه من غير وجه هو الذي راويه في درجة المستور ومن لم تثبت عدالته وغايته ان الترمذي عرف بنوع منه لا كل أنواعه.(٨٣)

- قال العرقي (ت: ٨٠٦ هـ): قال أبو الفتحِ اليعمريُّ: بقي عليه أنهُ اشترطَ في الحسنِ أنْ يُرْوَى من وجهٍ آخرَ، ولم يشترطْ ذلك في الصحيحِ. قلت: وسنرى في كلامِ أبي الفتحِ بعدَ هذا بدونِ الصفحةِ أنَّهُ لا يشترطُ في كلِّ حسنٍ أنْ يكونَ كذلك، فتأمَّلْهُ.

وقولُهُ: (قلتُ وقد حَسَّن بعضَ ما انفرد). هذا من الزوائدِ على ابنِ الصَّلاحِ. وهو إيرادٌ على الترمذيِّ، حيث اشترطَ في الحسنِ أنْ يُروَى من غيرِ وجهٍ نحوُه. ومع ذلك فقد حَسَّنَ أحاديثَ لا تُروَى إلا من وجهٍ واحدٍ، كحديثِ إسرائيلَ، عن يوسفَ ابن أبي بردةَ، عن أبيهِ، عن عائشةَ، قالت: كانَ رسول اللهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إذا خرجَ من الخلاءِ قال: غفرانكَ. فإنَّهُ قال فيه: حسنٌ غريبٌ لا نعرفُهُ إلا من حديثِ إسرائيلَ، عن يوسفَ ابن أبي بردةَ. قال: ولا يُعرفُ في هذا البابِ إلا حديثُ عائشةَ. وأجاب أبو الفتحِ اليعمريُّ عن هذا الحديثِ بأنَّ الذي يحتاجُ إلى مجيئِهِ من غير وجهٍ ما كانَ راويه في درجة المستورِ ومَنْ لم تثبتْ عدالتُهُ. قال: وأكثرُ ما في البابِ أنَّ الترمذيَّ عَرّفَ بنوعٍ منه لا بكلِّ أنواعِهِ.(٨٤)

- قال ابن حجر (ت: ٨٥٢ هـ): وقال الترمذي: حسن غريب، ولا نعرف في الباب إلا حديث عائشة.

قلت: إن أراد هذا اللفظ بخصوصه ورد عليه حديث علي وبريدة. وقد قدمته في الباب الذي قبله، وإن أراد أعم من ذلك وردت عليه أحاديث أبي ذر وأنس وابن عمر وشواهدها، فلعله أراد ما يثبت.(٨٥)

- قال السخاوي (ت: ٩٠٢ هـ): [القول المختار في هذه المسألة] (و) بعد أن رد ابن الصلاح كلامهما (اختار) مما استخرجه من صنيع الأئمة (فيما لم يخالف) الثقة فيه غيره، وإنما أتى بشيء انفرد به (أن من يقرب من ضبط) تام (ففرده حسن).

---

(٨٣) "الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح" (١/ ١٠٩).

(٨٤) "شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي" (١/ ١٥٣).

(٨٥) "نتائج الأفكار" لابن حجر (١/ ٢١٥).

ومنه حديث إسرائيل عن يوسف بن أبي بردة عن أبيه عن عائشة، قالت: «كان رسول الله – صلى الله عليه وسلم – إذا خرج من الخلاء، قال: غفرانك»، فقد قال الترمذي عقب تخريجه: حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث إسرائيل عن يوسف عن أبي بردة.

قال: ولا نعرف في هذا الباب إلا حديث عائشة (أو بلغ الضبط) التام (فصحح) فرده، وقد تقدم مثاله، (أو بعد) عنه بأن لم يكن ضابطا أصلا (ف) فرده (مما شذ فاطرحه ورد) ما وقع لك منه، وأمثلته كثيرة. (٨٦)

– قال محمد بن علان الصديقي الشافعي (ت: ١٠٥٧ هـ): وفي الخلاصة للمصنف عن عائشة رضي الله عنها كان رسول الله – صلى الله عليه وسلم – إذا خرج من الغائط قال غفرانك صحيح رواه الثلاثة يعني أبا داود والترمذي والنسائي في اليوم والليلة قال الترمذي حسن اهـ، وفي المشكاة رواه الترمذي وابن ماجة والدارمي قال شارحها بعد أن زاد أبا داود والنسائي ما لفظه وسنده حسن وكأنه أخذه من قول الترمذي في جامعه حديث غريب حسن لا نعرفه إلَّا من حديث إسرائيل عن يوسف بن أبي بردة ولا يعرف في الباب إلّا حديث عائشة اهـ، ولم نقف على تصحيح المصنف المذكور، العلم الثبت المشهور مع إن كلام الترمذي لا ينافي كلام المصنف لأن الحديث الحسن يرتقي بالعاضد من الحسن إلى الصحة للغير وما هنا من ذلك لتعدد طرقه ورواته وحينئذٍ فيكون الحديث حسنًا لذاته وهو مراد الترمذي وصحيحًا لغيره وهو مراد المصنف والله أعلم. (٨٧)

وبالله التوفيق والسداد.

**والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبة ومن تبعه إلى يوم الدين.**

**وكتبه : محمد بن عبده بن محمد البعداني في ١٤٤٢/٠٤/٠٧هـ**

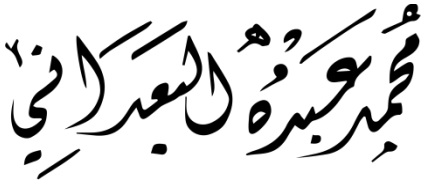

(٨٦) " فتح المغيث بشرح ألفية الحديث" (١/ ٢٤٨).

(٨٧) "الفتوحات الربانية على الأذكار النواوية" (١/ ٤٠٠).